احتفاء مهاجمة ابن مضاء لها. [1]

ولئن أقرّ إبراهيم مصطفى بفائدة نوع من التقدير «هو ذاك الّذي يدلّ عليه سياق القول» حتّى يغدو في حكم المنطوق به [2] فإنّ كثيرا من الباحثين بعده سوف يرفضون التقدير جملة ويعدّونه من باب الخروج عن مقتضيات الوصف اللّغوي.

وقد بدا لنا أن كثيرا من النقاط الفرعيّة الّتي ناقش فيها المحدثون مبحث الجملة كانت مرتبطة في أحد جوانبها على الأقلّ بالتقدير والحذف والاستتار.

هذه هي المبادئ العامّة الّتي اعتمدها قرّاء التراث النحوي لنقد مطابقته لمعطيات العربيّة. أمّا إذا أمعنا النظر في القضايا الفرعيّة الّتي جادلوا فيها القدماء فيمكن أن نبوّبها ضمن المحاور التالية :

أ- تعريف الجملة

لايتناول هذا العنوان التعاريف النظريّة لمفهوم الجملة أو لمصطلحها فقد مرّ بنا أن المحدثين اعتبروا بوجه عام أنّه لم يكن للقدماء تصوّر واضح لمفهوم الجملة ولا ضبط دقيق لمصطلح خاص بها وإنّما يتناول هذا المحور قضايا فرعيّة يؤدي طرحها حسب رأينا إلى تنزيلها ضمن هذا المبحث.

- منها "اعتبار ابراهيم مصطفى المركّب الإسنادي الواقع نعتا سببيّا جملة مستأنفة لأنّه اعتبر موافقه الكلمة الواقعة في رأس المركب لما قبلها في الاعراب من باب المجاورة [3]. ومؤدى هذا القول أن النحاة العرب قد اخطؤوا في تقطيع النص اللّغوي فجمعوا بين جملتين مستقلتين وجعلوهما قسرا جملة واحدة.

- ومنها قول مهدي المخزومي في الجملة الشرطيّة.

فقد دعا إلى اعتبار الشرط وجوابه أسلوبا لغويّا يكوّن جملة واحدة تعبّر عن فكرة تامة واحدة. وهو لذلك يعتبر أن تقسيمها إلى جملتين

---

1 ابن مضاء - الرد على النحاة انظر تقديم شوقي ضيف له ص 7 :
" إن النحاة ليبالغون في هذا التقدير مبالغة تؤدي بهم في كثير من الأحوال إلى أن يرفضوا أساليب صحيحة في العربيّة ويضعوا مكانها أساليب واهية غثة "

2 إبراهيم مصطفى إحياء النحو ص 35

3 المرجع نفسه ص 124